



الجزائر تلجأ إلى أبغض الحلول

كص 6



من يتظاهر ضد النظام يعدم في إيران

كص 7.5



الشيخ صباح الخالد يقود حكومة تبديد الخلافات في الكويت

كص 3



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 20/11/2019

23 ربيع الأول 1441

السنة 42 العدد 11534

Wednesday 20/11/2019

42nd Year, Issue 11534

العرب

«خطة إصلاح» لتوحيد الأحزاب لاترضي العراقيين

مهلة 45 يوما لحكومة عادل عبدالمهدي لتنفيذ إصلاحات

بغداد - أعلنت جميع القوى السياسية العراقية، باستثناء كتلة سائرون التي يرعاها رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، اصطفاها العلني خلف حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، التي تطالب حركة الاحتجاج التي اندلعت مطلع أكتوبر الماضي باستقالتها قبل عرض أي من مطالبها. وجاء هذا الإعلان عبر اجتماع معن في منزل زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم، حضره جميع ممثلي القوى السياسية الشيعية والسنية والكردية، باستثناء كتلة الصدر، بعد سلسلة اجتماعات ثنائية وفلانية سرية، منذ الشهر الماضي، للبحث عن مخرج في مواجهة مطالب المحتجين التي تستهدف النظام السياسي في عموه الفكري، ولا تنطلي عليها التنازلات السياسية الشكلية.



غسان العطية

المبادرة لمحاولة إعطاء عبدالمهدي المزيد من الوقت

ووصف غسان العطية، رئيس قائمة التحالف المدني الديمقراطي، البيان بأنه محاولة لكسب المزيد من الوقت لتعديل قانون الانتخابات والتعديل الوزاري وتشغيل العاطلين والكلام العام عن ملاحقة الفاسدين، وغيرها. ووفقا للورقة النهائية التي خلص إليها الاجتماع، فإن أمام حكومة عبدالمهدي مهلة 45 يوما لتنفيذ الإصلاحات التي وعدت المتظاهرين بها، والتي قوبلت بسخرية في أوساط حركة الاحتجاج عندما أعلنت عنها الحكومة، لاسيما أن الشارع المهيم في الشارع العراقي هو "تريد وطنًا". وفي حال لم تف الحكومة بوعودها، فإن عليها الاستقالة، أو أن البرلمان سيسحب الثقة عنها. ويبدو أن وجود هذا البند في مقدمة ورقة الاتفاق السياسي، قضى على آماله بالصمود، إذ سرعان ما رفضه المتظاهرون، عبر حساباتهم على فيسبوك وتويتر وفي بيانات تم تداولها بكثافة. ومع أن ورقة الاتفاق مليئة بالوعود والإقاص الجديدة التي تعد بتسريع قوانين تنصّل حياة الناس اليومية، إلا أن الشارع لم يعد يثق بالطبقة السياسية الحالية، ولا يريد منها أن تجري هذه

انتفاضة لبنان تحت المجهر الأميركي الأوروبي مجددا

حشود الغضب تهز بيروت وتشل البرلمان



برلمان محاصر

وعاش اللبنانيون، الثلاثاء، يوما آخر صاخبا بدا صباحا يتحدى عقد جلسة للبرلمان لتشريع قانون للعفو العام يعتبر المنتفضون أن من شأنه ذر الرماد في العيون وتحويل الأنظار عن الأولويات التي مطالهم خصوصا بدء رئاسة الجمهورية استشارات نيابية لاختيار شخصية تكلف بتشكيل حكومة تكنوقراط وإقصاء الفاسدين واستعادة الأموال المنهوبة. ونجح حصار فرضه المحتجون حول منطقة مجلس النواب بمنع انعقاد الجلسة التشريعية للبرلمان الذي استند إلى فتوى دستورية ليمنح للجائه. وقال مصدر سياسي لـ "العرب" إن الانتفاضة قادرة على الصمود مستعدا بقاء ميشال عون في منصبه. وكانت أوساط لبنانية اعتبرت أن الأزمة دخلت منعطفا خطيرا بعد الحديث التلفزيوني الذي أدلى به ميشال عون، الأسبوع الماضي، واستفز المحتجين. وحيد الحراك الشعبي منذ بدئه ميشال عون عن قائمة المسؤولين والمطالبين بالرحيل وركز على صهره جبران باسيل لكن تصريحاته المدافعة عن حزب الله دفعت المحتجين لضمه إلى قائمة المغضوب عليهم.

"لا يؤدي دوره الدستوري واستمراره في منصبه غير وارد". وتابع "هو في حماية الجيش والحرس الجمهوري معزول في القصر المحاط بالأسلاك الشائكة كأنه كتلة عسكرية". وذكر أن اللبنانيين باتوا أمام "معادلة مستحيلة وأزمة حكومية طويلة". لكنه أبدى تفاؤلا بقدرته الانتفاضة على الصمود جازما بأنها ستتصنر. واعتبر أن الجميع الآن أمام "مرحلة انتقالية للإفلات من النفوذ الإيراني تدريجيا بعد مرحلة هيمنة حزب الله" مذكرا بأن فريق 14 آذار كان أمن الانتقال من حقبة الوصاية السورية بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. وكانت الشوارع المؤدية إلى ساحة النجمة حيث مقر البرلمان شهدت صخبا منذ الصباح الباكر، الثلاثاء، واحتشد المتظاهرون عند مداخل المنطقة التي طوقتها قوى الأمن. وحاول موكب رسمي ترد أنه لو وزير الخارجية جبران باسيل قبل نفي الخبر اختراق الحشد الغاضب للوصول إلى مجلس النواب لكنه حوشر فأطلق من فيه النار في الهواء وهو يغادر فيما المتظاهرون يطاردونه.

أسداها المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي للمنتفضين في لبنان قبل اندلاع شرارة الاحتجاجات في إيران بالتغيير ضمن الأطر الدستورية أي الشرعية التي أسقطها الشارع. ورأى مصدر لبناني أن الجميع الآن في طريق مسدود في غياب الحكومة ودور لرئيس الجمهورية ميشال عون الذي يفترض "أن يلعب دور الحكم بين سعد الحريري الذي يعتبر أن لا حكومة من دونه و"حزب الله" الذي يتصرف أيضا استنادا إلى اقتناعه بأن لا حكومة من دونه". ولوح الرئيس ميشال عون، الثلاثاء، بجزرة إشراك "ممثلين عن الحراك الشعبي" في الحكومة المقبلة إلى جانب اختصاصيين وكرر أنها ستكون سياسية خلافا لمطالب المنتفضين. وكتب في تغريدة على تويتر أن الهدف من عدم تحديده موعدا للاستشارات النيابية هو "إزالة الغمبات أمام تشكيل الحكومة وتسهيل مهمة الرئيس المكلف". وإذ وصف فارس سعيد الأمين العام سابقا لـ 14 آذار غياب دور رئاسة الجمهورية بأنه أقرب إلى "الانفصال عن الواقع الحقيقي للناس" شدد على أن عون

بيروت - تراقب أوروبا والولايات المتحدة الانتفاضة اللبنانية وسط مخاوف من لجوء السلطة إلى العنف لوادها. وعلمت "العرب" أن اجتماعا أميركيا فرنسيا بريطانيا كان من المتوقع عقده في باريس، الثلاثاء، لبحث الملف اللبناني. ويمثل الولايات المتحدة في الاجتماع مساعد وزير الخارجية ديفيد شنكر. وكانت مصادر مطلعة تداولت، قبل نحو أسبوعين، معلومات عن استعداد أميركي أوروبي لطرح مشروع قرار في مجلس الأمن يقضي بإدراج لبنان تحت البند السابع في حال استهدفت القوى الأمنية أو غيرها المنتفضين على السلطة وفسادها. ويخشى مراقبون أن تلجأ السلطة إلى استعمال العنف لتقويض الانتفاضة، وهي المخاوف التي تبررها تهديدات الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله. ويعتبر مراقبون أن حزب الله وحلفاءه باتوا يشعرون بالخطر جراء الحراك الشعبي لما يشكله من تهديد للمنظومة السياسية الحاكمة التي يرعاها وأن ذلك التحالف يحتاج حكومة تحمي تلك المنظومة وتدافع عن مصالحها. واعتبرت تلك المعلومات بمثابة إنذار إلى المعنيين في لبنان لمنع الاعتداء على المتظاهرين. ويتوقع مراقبون أن يصطدم مشروع القرار بفيثو روسي ويستند هؤلاء على موقف موسكو المعارض لمطالب المحتجين بتشكيل حكومة تكنوقراط تقطع مع نظام المحاصصة الطائفية. وكان وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف اعتبر الأسبوع الماضي أن "فكرة تشكيل حكومة تكنوقراط في لبنان هي أمر غير واقعي". واستهجنّت وزارة الخارجية الأميركية، ليل الإثنين، موقف موسكو مما يشهده لبنان إذ لمحت إلى مؤامرة ودور أميركي. ويكاد الموقف الروسي يتطابق مع الرؤية الإيرانية و"النصيحة" التي



ميشال عون تقترح إشراك ممثلين عن الحراك الشعبي في الحكومة المقبلة

تركيا الملاذ الآمن لأموال تنظيم داعش

واشنطن تفرض عقوبات على كيانات وشخصيات مرتبطة بداعش وتتمركز في تركيا

وقال يايلا الذي عمل لمدة عشرين عاما في مكتب مكافحة الإرهاب في الداخلية التركية، إن الرئيس التركي، كان "يطمح في 2010 لتأسيس دولة إسلامية كبرى، وأنه وجد هدفه على وشك أن يتحقق عندما عمت الاضطرابات سوريا". وأضاف "أردوغان كان يرى أن دعمه للجماعات المتطرفة سيقود في النهاية إلى سيطرته على سوريا". وأضاف أنه شهد حماية المخابرات التركية لمقاتلي داعش الذين منحتهم حرية المرور من تركيا وإليها، وقدمت لهم العلاج الطبي في مستشفياتها. وأكد أن الحكومة نقلت إمدادات عسكرية إلى التنظيم عبر وكالة مساعدات إنسانية تابعة لها.

ومجموعات مسلحة محسوبة عليها، وهو ما أعطى انطباعا بأن انقرة تدير لعبة التوازن داخل تلك المجموعات لحسابها الخاص. ومنذ أسابيع قليلة، كشف تحقيق استقصائي أميركي إجراء موقع إنفستيجاتيف جورنال، عن ضلوع تركيا في إنشاء وتمويل خلايا لتنظيم القاعدة وداعش. واشتمل التحقيق على شهادة أحمد يايلا، وهو قائد الشرطة التركية السابق، والذي استقال احتجاجا على تمويل إدارة أردوغان لشركات الألاف من مقاتلي داعش، وتهريبهم إلى داخل سوريا، إضافة إلى شراء النفط من التنظيمات الإرهابية، بما بلغت قيمته مئات الملايين من الدولارات.

واضاف "تساهم وزارة الخزانة في هذا الجهد بعدة طرق، بما في ذلك إضعاف قدرة داعش على تجنيد وتسليح لتدريبها "دعما ماليا ولوجيستيا حيويا" لتنظيم داعش المصنف إرهابيا على المستوى الدولي. وتشمل هذه القائمة 3 كيانات وشخصيتين تتمركز في تركيا، وكيانا وشخصية في أفغانستان، وشخصية في الكويت، وكيانا واحدا تتمركز في سوريا. وقال وزير الخزانة ستيفن منوشين "في أعقاب عملية اغتيال البغدادي الناجحة، فإن إدارة ترامب مصممة على تدمير ما تبقى من خلايا شبكة داعش الإرهابية".

واضاف "تساهم وزارة الخزانة الأميركية في هذا الجهد بعدة طرق، بما في ذلك إضعاف قدرة داعش على تجنيد وتسليح لتدريبها "دعما ماليا ولوجيستيا حيويا" لتنظيم داعش المصنف إرهابيا على المستوى الدولي. وتشمل هذه القائمة 3 كيانات وشخصيتين تتمركز في تركيا، وكيانا وشخصية في أفغانستان، وشخصية في الكويت، وكيانا واحدا تتمركز في سوريا. وقال وزير الخزانة ستيفن منوشين "في أعقاب عملية اغتيال البغدادي الناجحة، فإن إدارة ترامب مصممة على تدمير ما تبقى من خلايا شبكة داعش الإرهابية".

واضاف "تساهم وزارة الخزانة الأميركية في هذا الجهد بعدة طرق، بما في ذلك إضعاف قدرة داعش على تجنيد وتسليح لتدريبها "دعما ماليا ولوجيستيا حيويا" لتنظيم داعش المصنف إرهابيا على المستوى الدولي. وتشمل هذه القائمة 3 كيانات وشخصيتين تتمركز في تركيا، وكيانا وشخصية في أفغانستان، وشخصية في الكويت، وكيانا واحدا تتمركز في سوريا. وقال وزير الخزانة ستيفن منوشين "في أعقاب عملية اغتيال البغدادي الناجحة، فإن إدارة ترامب مصممة على تدمير ما تبقى من خلايا شبكة داعش الإرهابية".



أحمد يايلا أردوغان كان يرى في دعمه لداعش السيطرة في النهاية على سوريا